مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن جامعة بني وليد - ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index

المجلد الحادي عشر – العدد الثالث – 2026 الصفحات (363- 383) ISSN 3005-3900

Armed conflicts in the Sahel region of Africa and their repercussions on irregular migration and European security (2015–2026)

Hamida Saleh Bouhfeitha *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya
hameda.bohqaefa@omu.edu.ly

النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي (2015–2026)

حميدة صالح بوحقيفة *
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا

Received: 05-04-2026	Accepted: 14-05-2026	Published: 22-05-2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي الهجرة غير النظامية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي خلال الفترة (2015–2026). وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن تصاعد النزاعات المسلحة في دول الساحل، وما يرتبط بها من هشاشة الدولة واتساع الفراغات الأمنية، أسهم في زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، بما أفرز تحديات أمنية وسياسية متزايدة أمام الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى إطار نظري جمع بين نظرية الأمننة، ونظرية الأمن الإقليمي المركب، ومقاربة الدولة الهشة، بهدف تفسير العلاقة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار النزاعات المسلحة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو أدى إلى تفاقم النزوح القسري، وتنامي نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتحول منطقة الساحل إلى إحدى أهم مناطق العبور والانطلاق للهجرة غير النظامية نحو أوروبا.

كما أظهرت النتائج أن تدفقات الهجرة غير النظامية دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز سياسات أمن الحدود، وتوسيع التعاون مع دول المنشأ والعبور، وتبني مقاربات أكثر تشددًا في إدارة الهجرة. كذلك أسهمت هذه التدفقات في ترسيخ عملية أمننة الهجرة داخل الخطاب والسياسات الأوروبية، وربطها بقضايا الأمن والاستقرار والجريمة المنظمة. وخلصت الدراسة إلى وجود ترابط متزايد بين استقرار منطقة الساحل الإفريقي والأمن الأوروبي، بما يجعل معالجة جذور النزاعات المسلحة وتعزيز التنمية وبناء مؤسسات الدولة في دول الساحل شرطًا أساسيًا للحد من الهجرة غير النظامية وتعزيز الأمن والاستقرار على جانبي المتوسط.

الكلمات الدالة: النزاعات المسلحة؛ الساحل الإفريقي؛ الهجرة غير النظامية؛ الأمن الأوروبي؛ هشاشة الدولة.

Abstract

This study examines the impact of armed conflicts in the African Sahel on irregular migration and their implications for European security during the period 2015–2026. It is based on the central assumption that the escalation of armed conflicts, coupled with state fragility and expanding security vacuums, has significantly contributed to increasing irregular migration flows toward Europe, thereby generating growing security and political challenges for the European Union.

The study adopts a descriptive-analytical approach and draws upon a theoretical framework combining Securitization Theory, Regional Security Complex Theory, and the Fragile State Approach to explain the relationship between armed conflicts, irregular migration, and European security. The findings indicate that the persistence of armed conflicts in Mali, Niger, and Burkina Faso has intensified forced displacement, strengthened migrant smuggling networks and transnational organized crime, and transformed the Sahel into one of the most important regions of origin and transit for irregular migration toward Europe.

The study further reveals that increasing migration flows have prompted the European Union to strengthen border security policies, expand cooperation with countries of origin and transit, and adopt more restrictive migration management measures. Moreover, irregular migration has become increasingly securitized within European political and security discourse, being closely linked to concerns over border control, organized crime, and social stability. The study concludes that a growing interdependence exists between stability in the African Sahel and European security, highlighting the need to address the root causes of armed conflicts, promote sustainable development, and strengthen state institutions in the Sahel as essential conditions for reducing irregular migration and enhancing security on both sides of the Mediterranean.

Keywords: Armed conflicts; the African coast; irregular migration; European security; state fragility.

مقدمـة:

تمثل العلاقة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الإقليمي والدولي إحدى القضايا المركزية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة بعد التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. وقد برزت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقد الأخير باعتبارها إحدى أكثر مناطق العالم هشاشة واضطرابًا نتيجة تداخل عوامل الإرهاب والنزاعات المسلحة وضعف الدولة وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وأفضت هذه التفاعلات إلى تحولات ديموغرافية وأمنية واسعة النطاق، كان من أبرزها تصاعد موجات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تعريف هذه الظاهرة باعتبارها قضية أمنية تتجاوز أبعادها الإنسانية والاقتصادية التقليدية.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى تفسير الكيفية التي أسهمت بها النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي في إنتاج بيئة طاردة للسكان، وتحويل الهجرة غير النظامية إلى أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه أوروبا خلال الفترة (2015–2026). ولتحقيق ذلك، تستند الدراسة إلى إطار نظري مركب يجمع بين نظرية الأمننة(Securitization Theory) ، ونظرية الأمن الإقليمي المركب(Regional Security Complex Theory)، ومقاربة الدولة الهشة(Fragile State Approach) ، بما يسمح بفهم الترابط السببي بين متغيرات الدراسة المختلفة.

مشكلة الدراسة

شهدت منطقة الساحل الإفريقي منذ عام 2015 تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلحة نتيجة تداخل عوامل هشاشة الدولة، وانتشار الجماعات الإرهابية، وتصاعد الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي أسهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول المنطقة، ولا سيما مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وفي المقابل، أثارت تنامي تدفقات الهجرة غير النظامية مخاوف متزايدة لدى الدول الأوروبية، خاصة في ظل

ارتباطها بقضايا أمن الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب والتماسك المجتمعي، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني سياسات أمنية متزايدة تجاه الهجرة ومنطقة الساحل على حد سواء. وانطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تفسير وتحليل تأثير النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي الهجرة غير النظامية، وبيان انعكاسات هذه الظاهرة على الأمن الأوروبي خلال الفترة محل الدراسة.

التساؤل الرئيس: إلى أي مدى أسهمت النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2015–2026) في تنامي الهجرة غير النظامية، وما التداعيات التي ترتبت على ذلك بالنسبة للأمن الأوروبي؟

التساؤلات الفرعية

1. ما أبرز العوامل والمتغيرات التي أسهمت في تصاعد النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2015–2026)؟
2. كيف أثرت النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي على حجم واتجاهات الهجرة غير النظامية؟
3. ما دور هشاشة الدولة والجماعات المسلحة وشبكات التهريب في تعزيز تدفقات الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل؟
4. ما أبرز التداعيات الأمنية المترتبة على الهجرة غير النظامية بالنسبة للأمن الأوروبي؟
5. كيف تعامل الاتحاد الأوروبي مع التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير النظامية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي؟
6. إلى أي مدى أسهمت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل في الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية ومعالجة مسبباتها الأمنية؟

فرضية الدراسة الرئيسة: تؤدي النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي إلى زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، بما يفضي إلى تعاظم التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الأوروبي خلال الفترة.(2015–2026)

الفرضيات الفرعية

1. يسهم تصاعد النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي في زيادة مستويات هشاشة الدولة وإضعاف قدرتها على بسط الأمن والاستقرار داخل أراضيها.
2. يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية الناتج عن النزاعات المسلحة إلى ارتفاع معدلات النزوح القسري والهجرة غير النظامية من دول الساحل الإفريقي.
3. تسهم هشاشة الدولة واتساع الفراغات الأمنية في تنامي نشاط شبكات تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما يعزز تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا.
4. ترتبط زيادة تدفقات الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل الإفريقي بتنامي المخاوف الأمنية الأوروبية المتعلقة بأمن الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب والاستقرار المجتمعي.
5. أدت التهديدات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير النظامية إلى تعزيز انخراط الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تبني سياسات أمنية وتنموية تهدف إلى معالجة مسببات الهجرة من منبعها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي خلال الفترة (2015–2026)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل تطور النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والكشف عن أبرز العوامل المفسرة لتصاعدها خلال الفترة محل الدراسة .
2. بيان أثر النزاعات المسلحة في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية من دول الساحل الإفريقي .
3. استكشاف دور هشاشة الدولة والجماعات المسلحة وشبكات التهريب في تعزيز تدفقات الهجرة غير النظامية .
4. تحليل التداعيات الأمنية المترتبة على الهجرة غير النظامية بالنسبة للأمن الأوروبي .

5. تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الإفريقي في إطار جهوده للحد من الهجرة غير النظامية ومواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بها .
6. تقديم إطار تفسيري يربط بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي في سياق التفاعلات الأمنية العابرة للأقاليم.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من تناولها إحدى القضايا الأمنية الأكثر تعقيدًا في العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثلة في التفاعل بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي، في ظل ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من تحولات أمنية وسياسية متسارعة. وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من سعيها إلى سد فجوة في الأدبيات العربية من خلال تقديم تحليل متكامل للعلاقة بين النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي، بالاستناد إلى إطار نظري يجمع بين نظرية الأمننة ونظرية الأمن الإقليمي المركب ومقاربة الدولة الهشة. كما تكتسب أهميتها العملية من إسهامها في فهم التحديات الأمنية العابرة للحدود الناجمة عن عدم الاستقرار في منطقة الساحل، بما يساعد الباحثين وصانعي السياسات على استيعاب طبيعة الترابط بين أمن الساحل والأمن الأوروبي، ويدعم الجهود الرامية إلى تطوير سياسات أكثر فاعلية لمعالجة مسببات الهجرة غير النظامية وتعزيز التعاون الأمني والتنموي بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة.

منهج الدراسة وحدودها

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، لملاءمته لطبيعة الموضوع وقدرته على وصف وتحليل الظواهر السياسية والأمنية محل الدراسة، والكشف عن العلاقات السببية والتفاعلية بين متغيراتها. كما استعانت الدراسة بـ منهج تحليل النظم لفهم طبيعة التفاعلات المتبادلة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي باعتبارها مكونات مترابطة داخل نسق أمني إقليمي ودولي أوسع.

أما بالنسبة لحدود الدراسة فإنها تقتصر موضوعيا على تحليل النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي وأثرها في تنامي الهجرة غير النظامية وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي، ومكانيًا على دول الساحل الإفريقي، ولا سيما مالي والنيجر وبوركينا فاسو، إلى جانب الاتحاد الأوروبي بوصفه الوجهة الرئيسة لتدفقات الهجرة غير النظامية والتداعيات الأمنية المرتبطة بها. أما زمنيًا، فتغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2026، باعتبارها مرحلة شهدت تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلحة بمنطقة الساحل، وتناميًا في تدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، فضلًا عن التحولات التي طرأت على السياسات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة والمنطقة.

ثانياً: نظرية الأمننة وتفسير العلاقة بين الهجرة والأمن الأوروبي

تُعد نظرية الأمننة التي طورها باحثو مدرسة كوبنهاغن، وعلى رأسهم باري بوزان وأولي ويفر وجاب دي وايلد، من أبرز المقاربات النظرية التي سعت إلى توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز التهديدات العسكرية التقليدية نحو قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة. وتنطلق هذه النظرية من افتراض رئيس مفاده أن التهديدات الأمنية ليست معطيات موضوعية ثابتة، وإنما تُبنى اجتماعيًا من خلال الخطاب السياسي الذي يقدم قضية معينة بوصفها تهديدًا وجوديًا يستوجب اتخاذ إجراءات استثنائية تتجاوز الأطر السياسية المعتادة(Buzan et all, 1998) .

وفي ضوء هذا التصور، يمكن فهم التحول الذي شهدته قضية الهجرة غير النظامية في أوروبا خلال العقد الأخير. فمع تزايد أعداد المهاجرين الوافدين عبر البحر المتوسط، وخصوصًا من مناطق النزاع في الساحل الإفريقي، بدأت المؤسسات الأوروبية والفاعلون السياسيون في تصوير الهجرة باعتبارها تحديًا للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والهوية الثقافية الأوروبية. ونتيجة لذلك انتقلت الهجرة من كونها قضية إنسانية وتنموية إلى قضية أمنية تخضع لمنطق الضبط والمراقبة وحماية الحدود(Ole Wæver, 1995). وتساعد هذه النظرية في تفسير أحد المسارات الأساسية للدراسة، والمتمثل في انتقال تأثير النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي إلى المجال الأمني الأوروبي عبر متغير وسيط يتمثل في الهجرة غير النظامية.

ثالثاً: نظرية الأمن الإقليمي المركب وتفسير الترابط بين الساحل وأوروبا

تستند نظرية الأمن الإقليمي المركب التي طورها باري بوزان وأولي ويفر إلى فرضية مفادها أن التهديدات الأمنية تنتقل بصورة أكبر بين الوحدات الجغرافية المتجاورة مقارنة بالمناطق البعيدة، وأن أمن الدول لا يمكن فهمه بمعزل عن البيئة الإقليمية المحيطة بها(Buzan and Wæver, 2003) .

ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها فضاءً جغرافيًا منفصلًا عن أوروبا، بل تمثل جزءًا من منظومة أمنية مترابطة تمتد من غرب إفريقيا مرورًا بشمال إفريقيا وصولًا إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط. وقد أسهمت العولمة وتطور شبكات النقل والاتصالات وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود في تعزيز هذا الترابط، بحيث أصبحت الأزمات الأمنية المحلية في الساحل تمتلك تداعيات مباشرة على الأمن الأوروبي.

وتفسر هذه المقاربة كيف انتقلت آثار النزاعات المسلحة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو إلى خارج حدودها الوطنية، سواء عبر تدفقات الهجرة غير النظامية أو من خلال انتشار شبكات التهريب والتنظيمات المتطرفة العابرة للحدود. كما تساعد في فهم تنامي الانخراط الأوروبي في قضايا الساحل باعتبارها جزءًا من الأمن الأوروبي نفسه، وليس مجرد قضايا تخص دولًا إفريقية بعيدة جغرافيًا.

رابعاً: مقاربة الدولة الهشة وتفسير البيئة المنتجة للهجرة

تعد هشاشة الدولة أحد المفاهيم الأكثر استخدامًا في تفسير النزاعات الممتدة داخل الدول النامية. وتشير الأدبيات إلى أن الدولة الهشة هي الدولة التي تعجز مؤسساتها عن احتكار استخدام القوة المشروعة أو توفير الخدمات الأساسية أو بسط سيطرتها على كامل أراضيها(Rotberg, 2004).

وتبرز أهمية هذه المقاربة في حالة دول الساحل الإفريقي، حيث تعاني العديد من دول المنطقة من ضعف القدرات المؤسسية وغياب التنمية وتراجع فاعلية أجهزة الأمن والإدارة العامة. وقد أسهمت هذه الأوضاع في خلق فراغات أمنية واسعة استغلتها الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

وفي هذا السياق، تصبح الهجرة غير النظامية نتيجة بنيوية لهشاشة الدولة بقدر ما هي نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة. فضعف المؤسسات وتراجع الفرص الاقتصادية وانعدام الأمن الشخصي تدفع قطاعات واسعة من السكان إلى البحث عن بدائل خارج الحدود الوطنية، بما يجعل الهجرة إحدى استراتيجيات التكيف مع الأزمات السياسية والأمنية المستمرة.

خامساً: النموذج التفسيري للدراسة

استنادًا إلى المقاربات النظرية السابقة، تفترض الدراسة وجود علاقة سببية متدرجة تبدأ بالنزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها متغيرًا مستقلًا، وتؤدي إلى تفاقم هشاشة الدولة واتساع الفراغات الأمنية، وهو ما يخلق بيئة مواتية لنشاط الجماعات المسلحة وشبكات التهريب. وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات النزوح والهجرة غير النظامية باتجاه أوروبا، حيث تُعاد صياغة هذه التدفقات داخل الخطاب الأوروبي باعتبارها تهديدًا أمنيًا، الأمر الذي يدفع إلى تبني سياسات أمنية أكثر تشددًا وتعزيز التدخل الأوروبي في منطقة الساحل.

مراجعة الأدبيات السابقة

المحور الأول: أدبيات النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الأمنية والاستراتيجية خلال العقد الأخير، خاصة مع تصاعد النزاعات المسلحة واتساع نطاق نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد ركزت غالبية الدراسات على تحليل العوامل المفسرة لتدهور البيئة الأمنية في المنطقة، مع الإشارة إلى تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إنتاج حالة عدم الاستقرار المزمنة. وفي هذا السياق، يرى روبرت روتبرج أن هشاشة الدولة تمثل أحد أهم المحددات البنيوية للنزاعات المسلحة في الساحل، حيث أسهم ضعف المؤسسات الحكومية وتراجع قدرتها على بسط السيطرة على الأطراف الحدودية في توفير بيئة مواتية لانتشار الجماعات المسلحة، حيث يخلق فشل الدولة في أداء وظائفها الأساسية فراغًا أمنيًا تستفيد منه التنظيمات العنيفة والشبكات غير الرسمية التي تنازع الدولة سلطتها (Rotberg, 2004).

ويرى محمد سحنون (2017) أنه في حين كانت العديد من الاقترابات النظرية التي تفسر ظاهرة الإرهاب الدولي، إلا أن الأرهاب في الساحل الافريقي يأخذ أبعادا متعددة نظرا لواقع دول الساحل، وما خلفه الإرث الاستعماري فيها من التبعية والتخلف والأنظمة التسلطية الديكتاتورية، الفساد، الحروب الأهلية، والفقر والهجرة. ولهذا فإن كل هذه المشاكل ساهمت في نشأة التنظيمات الإرهابية في الساحل وعززت من قدتها على التوسع في ظال استمرار الفشل الدولاتي في المنطقة (سحنون 2017).

في حين ركزت دراسة صادرة عن مجموعة الأزمات الدولية على العلاقة بين الإرهاب والنزاعات المسلحة في الساحل، معتبرة أن تمدد التنظيمات المرتبطة بتنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية أدى إلى تحويل المنطقة إلى إحدى أكثر بؤر العنف المسلح نشاطًا على المستوى العالمي. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن النزاعات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر لم تعد مجرد صراعات محلية، بل أصبحت جزءًا من شبكة تهديدات عابرة للحدود تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والإثنية والاقتصادية (International Crisis Group, 2021). في المقابل، درس أحمد إبراهيم محمود 2008 إلى إبراز دور المتغيرات الاقتصادية والبيئية، لاسيما الفقر والتهميش والتغير المناخي والتنافس على الموارد الطبيعية، باعتبارها عوامل تغذي النزاعات المسلحة بصورة غير مباشرة. وتؤكد هذه الأدبيات أن تصاعد الضغوط المعيشية في المجتمعات المحلية يسهم في زيادة معدلات التجنيد داخل الجماعات المسلحة ويعمق من حالة الهشاشة الأمنية (أبصير، 2010).

وتلاحظ الباحثة أنه رغم أهمية هذه الأدبيات في تفسير أسباب النزاعات المسلحة في الساحل، فإن معظمها ركز على الأبعاد الداخلية للصراع، بينما أولى اهتمامًا محدودًا بالانعكاسات الخارجية لهذه النزاعات، وخاصة تأثيرها في ديناميات الهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي.

المحور الثاني: أدبيات الهجرة غير النظامية في إفريقيا

اهتمت الأدبيات الخاصة بالهجرة غير النظامية بتحليل المحددات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تدفع الأفراد إلى مغادرة بلدانهم بطرق غير قانونية. وقد اعتمدت العديد من الدراسات على نظرية الدفع والجذب لتفسير حركة المهاجرين، حيث تمثل النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي عوامل دفع رئيسية، في حين تشكل فرص العمل والاستقرار الاقتصادي والأمني في الدول المستقبلة عوامل جذب أساسية. وقد بينت دراسة تويسدي روتانو وما رك شو (2014) أن النزاعات المسلحة وبخاصة في منطقة الساحل والصحراء أصبحت أحد أبرز العوامل المحركة للهجرة خلال العقدين الأخيرين، خاصة في المناطق التي تشهد ضعفًا مؤسسيًا مزمنًا وارتفاعًا في معدلات الفقر والبطالة، كما أكدت الدراسة أن مسارات الهجرة لم تعد مرتبطة فقط بالأوضاع الاقتصادية، وإنما أصبحت انعكاسًا مباشرًا لتدهور الأمن الإنساني في العديد من الدول الإفريقية(Reitano and Mark Shaw, 2014) .

وقد سلطت دراسة نصير خلفة الضوء على تحليل ودراسة تداعيات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وتحدياتها مع التركيز على عدة مؤشرات دالة على أثرها، ولعل أهمها قضايا الاستقرار السياسي، فهذه الظاهرة تشكل تهديدا على الأمن القومي الجزائري بمختلف مستوياته من خلال ارتباطها واقترانها بالتنظيمات الإرهابية، وبشبكات تهريب البشر والجرائم المنظمة المختلفة، كالتزوير وإدخال العملات التي تروح في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملات الوطنية، إن وجود مثل هذه التحديات حول الهجرة غير الشرعية، يدفع بالباحثين إلى ضرورة البحث والتنقيب عن أطر هذه الظاهرة، فهي ما زالت تطرح تحدياتها بحدة على الدول، وبالتحديد على المجتمعات والدول الإفريقية (خلفة، 2021).

وقد سعت دراسة جداي سليم وهواجي غنية (2023) لإظهار المعطيات الجيوسياسية للهجرة الغير شرعية علي الأمن القومي الجزائري في ظل تداعيات العولمة وهشاشة الحدود في الساحل الإفريقي، وكذلك محدودية الأمن الغذائي علي وجه الخصوص والأمن الإنساني علي وجه العموم، وقد خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية تتأثر بالأحداث والأزمات التي يشهدها العالم، إلا أنه نتيجة للانعكاسات الخطيرة الناجمة عن وجود وانتشار هذه الظاهرة في الساحل الإفريقي وارتباطها بظواهر أخرى اعتبرت ضمن سلسلة الجرائم العابرة للحدود فأضحت بذلك مسألة بناء استراتيجية مجدية أمرا حيويا

للغاية لما تمثله الهجرة غير الشرعية وبقية التحديات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي من رهان بالنسبة لدول المنطقة والدول المجاورة والعالم برمته. (سليم، وغنية، 2023)

في حين ركزت دراسة ديديه بيجو (2002) على دور شبكات التهريب والجريمة المنظمة في تسهيل تدفقات الهجرة غير النظامية، وقد خلصت إلى أن تراجع الرقابة الحدودية واتساع المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة في الساحل الإفريقي أسهما في نشوء اقتصاد غير رسمي قائم على تهريب المهاجرين عبر الصحراء الكبرى وصولًا إلى شمال إفريقيا ثم أوروبا(Reitano and Mark Shaw, 2014). كما تناولت دراسة المنصوري (2021) دراسات أخرى التحولات التي طرأت على طرق الهجرة خلال السنوات الأخيرة، موضحة أن منطقة الساحل تحولت من مجرد منطقة عبور إلى فضاء مركزي لإدارة شبكات الهجرة غير النظامية، وهو ما عزز من أهميتها في الحسابات الأمنية الأوروبية(منصوري، 2021).

ومع ذلك، فإن معظم هذه الدراسات ركزت على تفسير دوافع الهجرة ومساراتها وشبكاتها التنظيمية، دون أن تقدم تحليلًا متكاملًا للعلاقة السببية الممتدة بين النزاعات المسلحة في الساحل والتداعيات الأمنية التي تترتب على هذه التدفقات داخل أوروبا.

المحور الثالث: أدبيات الأمن الأوروبي والهجرة غير النظامية

أصبح موضوع الهجرة غير النظامية أحد أكثر القضايا حضورًا في أدبيات الأمن الأوروبي منذ أزمة الهجرة التي شهدتها أوروبا عام 2015. وقد انطلقت غالبية الدراسات من فرضية مفادها أن تدفقات المهاجرين واسعة النطاق أدت إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الأوروبي، بحيث لم يعد مقتصرًا على التهديدات العسكرية التقليدية، وإنما امتد ليشمل قضايا الحدود والهوية والاستقرار المجتمعي)Léonard and Kaunert,2019.

وفي هذا الإطار، اعتمدت العديد من الدراسات على نظرية الأمننة التي قدمها باري بوزان لتفسير التحول في الخطاب الأوروبي تجاه الهجرة، حيث جرى تقديمها بوصفها تهديدًا أمنيًا يتطلب إجراءات استثنائية تتعلق بتشديد الرقابة الحدودية وتعزيز التعاون الأمني مع دول المصدر والعبور. وقد بينت هذه الدراسات أن المؤسسات الأوروبية سعت إلى دمج قضايا الهجرة ضمن استراتيجيات الأمن والدفاع وإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي(Buzan et al, 1998).

وفي هذا السياق هدفت دراسة توفيق بوسيتي (2021) إلى تشخيص تعامل الاتحاد الاوروبي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال اعتماده لمقاربة أمنية محضة انطلاقا من إدراكه لطبيعة التهديدات والمخاطر الأمنية التي تفرزها هذه الظاهرة على أمن الدول والمجتمعات الاوروبية على كافة المستويات، مما دفع الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تجريم الظاهرة بالاعتماد على إجراءات وأليات قمعية بوليسية للحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين بوسيتي2021). وقد أوضحت دراسة خديجة بتقة (2014) أن الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وإن كانت فيما سبق ظاهرة اقتصادية إيجابية يمكن الاستفادة منها إذ لم تكن مشمولة بقيد، أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة مع اتساع مضامين الأمن تهديدا للاتحاد الأوروبي لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية دعمتها سياقات تاريخية معينة. وقد خلصت الدراسة إلى أن تنامي مخاوف الدول الأوروبية قد أسهم في تعزيز صعود التيارات الشعبوية واليمينية داخل عدد من الدول الأوروبية. غير أن قطاعًا مهمًا من الأدبيات الأوروبية انتقد هذا الربط، معتبرًا أن المبالغة في أمننة الهجرة قد تؤدي إلى تهميش الأبعاد الإنسانية والتنموية المرتبطة بالظاهرة (بتقة، 2014). وفي سياق متصل، تناولت دراسات أخرى السياسات الأوروبية تجاه الساحل الإفريقي، موضحة أن الاتحاد الأوروبي أصبح ينظر إلى استقرار المنطقة باعتباره جزءًا من أمنه الاستراتيجي. ومن ثم اتجه إلى توسيع حضوره الأمني والتنموي في المنطقة بهدف الحد من أسباب الهجرة غير النظامية ومعالجة التهديدات العابرة للحدود عند مصادرها(European Union External Action Service,2025).

وتلاحظ الباحثة أنه رغم الثراء النسبي لهذه الأدبيات، فإنها غالبًا ما تناولت الأمن الأوروبي أو الهجرة غير النظامية بصورة منفصلة، دون بناء نموذج تفسيري متكامل يربط بين النزاعات المسلحة في الساحل والهجرة غير النظامية والتداعيات الأمنية الأوروبية ضمن إطار سببي واحد.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

أظهرت مراجعة الأدبيات السابقة وجود اهتمام متزايد بدراسة النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، والهجرة غير النظامية، وانعكاساتهما الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد اتفقت معظم الدراسات على أن هشاشة الدولة، وضعف المؤسسات، وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة تمثل عوامل رئيسة في تفاقم عدم الاستقرار في المنطقة، كما أكدت أن النزاعات المسلحة تُعد من أبرز دوافع الهجرة غير النظامية، وأن هذه التدفقات أسهمت في إعادة تشكيل التصورات والسياسات الأمنية الأوروبية . ورغم أهمية هذه الدراسات، فإنها تناولت موضوعات النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي بصورة منفصلة أو جزئية، دون تقديم إطار تحليلي متكامل يفسر العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل متكامل للعلاقة بين النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والهجرة غير النظامية وتداعياتها على الأمن الأوروبي خلال الفترة (2015–2026)، بالاستناد إلى إطار نظري يجمع بين نظرية الأمننة ونظرية الأمن الإقليمي المركب ومقاربة الدولة الهشة، بما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولًا لتفاعلات الأمن والهجرة في الفضاء الساحلي–الأوروبي .

المبحث الأول

النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: المحددات والاتجاهات(2015–2026)

تعكس النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي في جوهرها أزمة بنيوية عميقة ترتبط بطبيعة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية. فعلى الرغم من اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية بين دول المنطقة، فإنها تشترك في مجموعة من التحديات الهيكلية المتمثلة في ضعف المؤسسات، واتساع الفجوات التنموية، وهشاشة البنى الاقتصادية، وتراجع فاعلية نظم الحكم والإدارة المحلية(بومدين،2016). ومن ثم، فإن تحليل النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي يقتضي الوقوف على أبرز العوامل المحركة لها، وفي مقدمتها هشاشة الدولة وضعف المؤسسات، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والمسلحة، فضلًا عن التحديات الاقتصادية والبيئية التي أسهمت في تعميق حالة عدم الاستقرار وإعادة إنتاجها بصورة مستمرة(ظريف، 2014).

أولا. هشاشة الدولة وضعف المؤسسات وأثرهما في إنتاج النزاعات المسلحة

تمثل هشاشة الدولة أحد أهم المحددات البنيوية المفسرة لاستمرار النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تعاني دول المنطقة من ضعف القدرة المؤسسية على احتكار وسائل القوة المشروعة، وتراجع كفاءة الأجهزة الإدارية والأمنية، وصعوبة بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، ولا سيما في المناطق الحدودية والنائية(بومدين، 2016). وقد أدى هذا الواقع إلى نشوء فراغات أمنية واسعة أصبحت بيئة خصبة لنشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتتجلى مظاهر الهشاشة بصورة واضحة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، حيث واجهت الحكومات المتعاقبة تحديات متزايدة في إدارة التنوع الإثني والقبلي وتحقيق التنمية المتوازنة بين المركز والأطراف(Rotberg, 2004).

كما أسهم ضعف البنية المؤسسية في تراجع الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة، الأمر الذي أوجد فجوة بين الدولة والمجتمعات المحلية استغلتها الجماعات المسلحة لتوسيع قواعدها الاجتماعية وتقديم نفسها بوصفها بديلًا عن السلطة الرسمية في بعض المناطق(Assanvo et al., 2019). وقد ازدادت هذه التحديات تعقيدًا عقب سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2020، والتي عكست عمق الأزمة السياسية والمؤسسية التي تعاني منها دول الساحل. فعلى الرغم من أن هذه الانقلابات رفعت شعارات استعادة الأمن والاستقرار، فإنها لم تنجح في الحد من تصاعد العنف المسلح، بل تزامنت مع توسع رقعة العمليات الإرهابية وارتفاع معدلات النزوح القسري في العديد من المناطق(علي، 2008).

وعليه، يمكن القول إن هشاشة الدولة في الساحل لا تمثل مجرد نتيجة للنزاعات المسلحة، وإنما تعد في الوقت نفسه أحد أهم العوامل المنتجة لها والمغذية لاستمرارها، بما يجعلها مدخلًا أساسيًا لفهم ديناميات عدم الاستقرار في المنطقة.

ثانيا. الجماعات الإرهابية والمسلحة وإعادة تشكيل البيئة الأمنية في الساحل

شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال العقد الأخير تحولات نوعية في طبيعة الفاعلين المسلحين، حيث تصاعد نفوذ الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، وتحولت من مجموعات محدودة النشاط إلى شبكات مسلحة واسعة الانتشار قادرة على العمل عبر الحدود الوطنية. وقد استفادت هذه الجماعات من ضعف الدولة واتساع المساحات غير الخاضعة للرقابة الحكومية، فضلًا عن هشاشة الحدود المشتركة بين دول المنطقة(Nsaibia and Weiss, 2023).

ومن أبرز هذه التنظيمات "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبطة بتنظيم القاعدة، و"تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى"، اللذان نجحا في توسيع نطاق نشاطهما داخل مالي والنيجر وبوركينا فاسو. كما اعتمدت هذه الجماعات على استراتيجيات متعددة شملت استهداف المؤسسات الحكومية، والسيطرة على طرق التجارة المحلية، وفرض الإتاوات على السكان، واستغلال المظالم الاجتماعية والاقتصادية في عمليات التجنيد والتعبئة(UNOWAS, 2024).

ولا يقتصر تأثير هذه الجماعات على البعد الأمني فحسب، بل يمتد إلى إعادة تشكيل العلاقات السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات المحلية. فقد أدى استمرار العنف إلى إضعاف الأنشطة الاقتصادية وتعطيل الخدمات العامة وتفكيك شبكات الإنتاج التقليدية، فضلًا عن ارتفاع معدلات النزوح الداخلي واللجوء، الأمر الذي عمق من أزمة الدولة الوطنية في المنطقة(جوابي، 2018).

بجانب ذلك فقد أسهم الطابع العابر للحدود الذي تتسم به هذه الجماعات في تحويل النزاعات المحلية إلى تهديدات إقليمية ودولية، وهو ما دفع العديد من القوى الدولية والإقليمية إلى الانخراط بصورة متزايدة في الملف الأمني للساحل الإفريقي.

ثالثا. العوامل الاقتصادية والبيئية ودورها في تغذية النزاعات المسلحة

لا يمكن تفسير النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي من منظور أمني صرف، إذ ترتبط هذه النزاعات أيضًا بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتداخلة. وتعد المنطقة من بين أكثر مناطق العالم تعرضًا للفقر والتهميش وضعف التنمية البشرية، حيث تواجه معدلات مرتفعة من البطالة وانخفاض مستويات الخدمات الأساسية والبنية التحتية(بريهوم، 2022). وفي الوقت ذاته، شهدت المنطقة خلال العقود الأخيرة آثارًا متزايدة للتغير المناخي تمثلت في تراجع معدلات الأمطار، واتساع نطاق التصحر، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وتدهور المراعي الطبيعية. وقد أدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المجتمعات المحلية على الموارد المحدودة، خاصة بين المزارعين والرعاة، وهو ما أسهم في تفاقم النزاعات المحلية وتحول بعضها إلى صراعات مسلحة ممتدة(Benjaminsen and Boubacar, 2021).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الجماعات المسلحة نجحت في توظيف هذه الأوضاع الاقتصادية والبيئية لصالحها من خلال استقطاب الشباب الذين يعانون من البطالة والفقر، وتقديم حوافز مادية أو حماية أمنية بديلة عن تلك التي تعجز الدولة عن توفيرها. ومن ثم أصبحت الأزمات التنموية والبيئية جزءًا لا يتجزأ من البنية المولدة للعنف وعدم الاستقرار في الساحل الإفريقي(UNEP,2023).

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أن النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي ليست نتاج عامل منفرد، بل تمثل حصيلة تفاعل معقد بين هشاشة الدولة، وتصاعد نشاط الجماعات الإرهابية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والبيئية. وقد أدى هذا التفاعل إلى إنتاج بيئة أمنية مضطربة تتسم بضعف السيطرة الحكومية واتساع نطاق العنف وتزايد معدلات النزوح القسري. كما أسهم في تحويل الساحل إلى إحدى أبرز بؤر عدم الاستقرار في النظام الدولي المعاصر، الأمر الذي جعل تداعيات هذه النزاعات تتجاوز حدود الإقليم لتؤثر في أنماط الهجرة غير النظامية والتفاعلات الأمنية الأوروبية، وهو ما سيتم تناوله في المحور التالي.

المبحث الثاني

تأثير النزاعات المسلحة في تنامي الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل الإفريقي

أصبحت الهجرة غير النظامية خلال العقد الأخير إحدى أبرز الظواهر المرتبطة بحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، حيث أسهمت النزاعات المسلحة المتصاعدة في إعادة تشكيل أنماط التحركات السكانية داخل المنطقة وخارجها. فمع تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد معدلات العنف المسلح وتراجع قدرة الدول على توفير الحماية والخدمات الأساسية، وجد عدد متزايد من السكان أنفسهم أمام خيار النزوح أو الهجرة بحثًا عن الأمن والاستقرار وفرص العيش(وجدان، 2022).

وفي هذا السياق، لم تعد الهجرة غير النظامية مجرد استجابة لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية، بل أصبحت في كثير من الأحيان انعكاسًا مباشرًا للأزمات الأمنية والسياسية التي تشهدها دول الساحل. كما أسهمت هشاشة الحدود وضعف مؤسسات الدولة وانتشار شبكات التهريب في تحويل المنطقة إلى إحدى أهم بؤر الانطلاق والعبور للهجرة غير النظامية نحو شمال إفريقيا وأوروبا(صخري، 2021). ومن ثم، فإن فهم العلاقة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية يقتضي تحليل الآليات التي أسهمت من خلالها حالة عدم الاستقرار الأمني في دفع الأفراد والجماعات إلى مغادرة مناطقهم، وتوفير البيئة المناسبة لنشاط شبكات الهجرة غير المشروعة.

أولاً: النزوح القسري والنزاعات المسلحة كمحرك للهجرة غير النظامية

تُعد النزاعات المسلحة من أبرز العوامل المحفزة للهجرة القسرية في منطقة الساحل الإفريقي، إذ أدى تصاعد أعمال العنف والهجمات الإرهابية والصدامات بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية إلى تهجير أعداد متزايدة من السكان داخل بلدانهم وخارجها(سليم وغنية، 2022). وقد شهدت المنطقة خلال العقد الأخير تدهورًا ملحوظًا في المؤشرات الإنسانية المرتبطة بالنزوح، حيث تشير بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد النازحين قسرًا في منطقة الساحل الوسطى (مالي والنيجر وبوركينا فاسو) ارتفع من أقل من مليون شخص عام 2015 إلى أكثر من 5 ملايين شخص بين نازح ولاجئ بحلول عام 2024، نتيجة استمرار النزاعات المسلحة واتساع نطاق العنف المسلح(UNHCR, 2024).

وتُظهر بوركينا فاسو بوجه خاص حجم الارتباط بين النزاع المسلح والنزوح القسري؛ إذ ارتفع عدد النازحين داخليًا من نحو 50 ألف شخص عام 2024 إلى ما يزيد على مليوني نازح خلال السنوات اللاحقة، بفعل تصاعد هجمات الجماعات المسلحة وتدهور الأوضاع الأمنية في مناطق واسعة من البلاد. كما شهدت مالي والنيجر موجات نزوح متكررة نتيجة العمليات الإرهابية والصراعات المحلية المرتبطة بالموارد والحدود، الأمر الذي أسهم في زيادة الضغوط على المجتمعات المحلية والدول المجاورة(UNHCR, 2024).

وقد ترتب على استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني فقدان أعداد كبيرة من السكان لمصادر رزقهم وتراجع فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والأمن الغذائي. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 33 مليون شخص في منطقة الساحل كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2024، وهو ما يعكس حجم التداعيات الإنسانية للنزاعات المسلحة المستمرة(OCHA, 2024).

وعلى ذلك تبدو العلاقة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية ليست علاقة مباشرة فحسب، بل علاقة تراكمية تتأثر بطول أمد الصراع واستمراره. فكلما امتدت النزاعات المسلحة لفترات أطول تراجعت قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع آثارها الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت احتمالات تحول النزوح الداخلي أو اللجوء الإقليمي إلى هجرة غير نظامية عابرة للحدود. وفي حالة دول الساحل، أدى استمرار التدهور الأمني واتساع رقعة العنف إلى تحول الهجرة من خيار اقتصادي لدى بعض الفئات إلى استراتيجية للبقاء بالنسبة لقطاعات واسعة من السكان، خاصة الشباب والفئات الأكثر هشاشة. وفي هذا السياق، تشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن نسبة معتبرة من المهاجرين المنحدرين من مناطق النزاع في الساحل أفادوا بأن الاعتبارات الأمنية والخوف من العنف كانت من بين الدوافع الرئيسة وراء قرار الهجرة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية(IOM, 2024).

ثانياً: هشاشة الدولة واتساع مسارات الهجرة غير النظامية

أسهمت هشاشة الدولة وضعف مؤسسات الحكم في العديد من دول الساحل الإفريقي في تهيئة بيئة مواتية لتنامي الهجرة غير النظامية واتساع مساراتها العابرة للحدود. فمع محدودية القدرات الأمنية والإدارية للدولة، وتراجع السيطرة الفعلية على المناطق الحدودية الشاسعة، أصبحت أجزاء واسعة من الحدود المشتركة بين دول الساحل خارج الرقابة الحكومية الكاملة، الأمر الذي أتاح لشبكات تهريب المهاجرين حرية أكبر في الحركة والنشاط. وفي هذا السياق ظلت دول مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو خلال السنوات الأخيرة ضمن الدول الأكثر تأثرًا بمظاهر الهشاشة المؤسسية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على قدرة هذه الدول على إدارة حدودها ومراقبة تدفقات السكان عبرها(هشام، 2023). كما أسهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في تعزيز دوافع الهجرة، إذ تُعد منطقة الساحل من بين أكثر مناطق العالم معاناة من الفقر وضعف التنمية البشرية. ووفقًا لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تزال دول الساحل تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية، في حين يعاني قطاع واسع من الشباب من البطالة أو العمل غير المستقر، الأمر الذي يدفع كثيرين إلى اعتبار الهجرة خيارًا لتحسين أوضاعهم المعيشية. (UNDP, 2024) وفي هذا السياق، تداخلت العوامل الأمنية والاقتصادية بصورة جعلت من الصعب التمييز بين الهجرة القسرية والهجرة الاقتصادية، حيث غالبًا ما تتفاعل دوافع الخوف من العنف وانعدام الأمن مع دوافع البحث عن العمل والدخل والاستقرار.

وقد أدى هذا الواقع إلى تحول بعض دول الساحل، ولا سيما النيجر، من دول منشأ للهجرة إلى ممرات عبور رئيسة ضمن شبكات الهجرة غير النظامية المتجهة نحو شمال إفريقيا وأوروبا. فقد شكلت مدينة أغاديز في شمال النيجر خلال سنوات طويلة إحدى أهم نقاط التجمع والانطلاق للمهاجرين القادمين من دول غرب إفريقيا باتجاه ليبيا والجزائر، قبل أن تتجه أعداد منهم نحو السواحل الأوروبية عبر البحر المتوسط(بوعزيز، 2024). وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى مرور مئات الآلاف من المهاجرين عبر المسارات الصحراوية في الساحل خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس الأهمية المتزايدة للمنطقة في خرائط الهجرة الإقليمية والدولية(IOM, 2024).

وعليه، فإن هشاشة الدولة في الساحل لا تؤثر فقط في الأوضاع الأمنية الداخلية، بل تسهم أيضًا في إعادة تشكيل أنماط الهجرة ومساراتها، من خلال توفير بيئة تسمح بانتشار شبكات التهريب وتسهيل حركة المهاجرين عبر الحدود، بما يجعل الهجرة غير النظامية أحد أبرز المظاهر العابرة للحدود المرتبطة بأزمة الدولة وعدم الاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: شبكات التهريب والجريمة المنظمة ودورها في تعزيز تدفقات الهجرة

ارتبطت تنامي الهجرة غير النظامية في منطقة الساحل الإفريقي بظهور شبكات تهريب عابرة للحدود استطاعت الاستفادة من هشاشة الدولة وضعف الرقابة الحكومية واتساع المساحات الصحراوية الممتدة بين دول المنطقة. وقد تطورت هذه الشبكات تدريجيًا من أنشطة محلية محدودة إلى شبكات إقليمية ودولية معقدة تربط بين دول غرب إفريقيا والساحل وشمال إفريقيا وأوروبا، مستفيدة من البيئة الأمنية المضطربة التي أفرزتها النزاعات المسلحة والانهيار النسبي لسلطة الدولة في بعض المناطق الحدودية (Reitano and Shaw, 2014). وتشير تقارير الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن منطقة الساحل أصبحت خلال العقد الأخير أحد أهم الممرات العالمية لتهريب المهاجرين، حيث تؤدي مدن مثل أغاديز في النيجر دورًا محوريًا في تجميع المهاجرين القادمين من دول غرب إفريقيا وتوجيههم نحو ليبيا والجزائر، قبل انتقال جزء منهم إلى السواحل المتوسطية في محاولة للوصول إلى أوروبا. وقد ساهمت الطبيعة الصحراوية للمنطقة واتساع حدودها وضعف إمكانات المراقبة الحدودية في تسهيل حركة هذه الشبكات وتوسيع نطاق نشاطها(IOM, 2024).

كما ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بصورة وثيقة بأنماط أخرى من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات والوقود والسلع غير المشروعة، وهو ما تؤكد عليه تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حيث كثيرا ما تعتمد الجماعات الإجرامية العاملة في

الساحل على أنشطة متعددة ومتداخلة لزيادة أرباحها وتقليل المخاطر، الأمر الذي أدى إلى نشوء اقتصاد غير رسمي عابر للحدود يدر عائدات مالية كبيرة ويستفيد من استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني(زورق، 2014). وتؤدي هذه الشبكات دور الوسيط الرئيس بين الراغبين في الهجرة ومسارات العبور المؤدية إلى شمال إفريقيا والسواحل الأوروبية، حيث توفر وسائل النقل والإيواء والحماية اللوجستية مقابل مبالغ مالية متفاوتة(زورق،2014). وقد ساعد تراجع سلطة الدولة في بعض المناطق الحدودية على تعزيز نفوذ هذه الشبكات وقدرتها على العمل بعيدًا عن الرقابة الرسمية، كما أتاح لها بناء علاقات مع جماعات مسلحة محلية تستفيد بدورها من عائدات أنشطة التهريب أو من فرض رسوم وإتاوات على طرق العبور (UNODC, 2022).

ومن ثم، فإن النزاعات المسلحة في منطقة الساحل لم تؤد فقط إلى زيادة أعداد المهاجرين المحتملين، بل أسهمت كذلك في خلق بيئة أمنية واقتصادية سمحت لشبكات التهريب والجريمة المنظمة بالتوسع والازدهار(Brachet, 2018). ونتيجة لذلك، أصبحت الهجرة غير النظامية جزءًا من منظومة اقتصادية غير رسمية عابرة للحدود ترتبط ارتباطًا وثيقًا باستمرار النزاعات المسلحة وهشاشة الدولة، بما يعزز من تعقيد التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها دول الساحل والدول الأوروبية على حد سواء.

رابعاً: تحولات أنماط ومسارات الهجرة من الساحل نحو أوروبا

أدت التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة (2015–2026) إلى إحداث تغيرات جوهرية في أنماط ومسارات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا(أمير، 2021)؛ فقد أسهم تصاعد النزاعات المسلحة واتساع رقعة العنف في مالي والنيجر وبوركينا فاسو في زيادة أعداد الأفراد الراغبين في مغادرة المنطقة، في الوقت الذي دفعت فيه الجهود الأوروبية الرامية إلى تشديد الرقابة الحدودية ومكافحة شبكات التهريب إلى إعادة تشكيل مسارات الهجرة التقليدية وتحويلها نحو طرق أكثر تعقيدًا وخطورة(IOM, 2024). ففي أعقاب أزمة الهجرة الأوروبية عام 2015، كثف الاتحاد الأوروبي تعاونه الأمني مع دول العبور في شمال إفريقيا والساحل، كما دعمت السلطات النيجرية تنفيذ القانون رقم 2015-36 الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين، الأمر الذي أدى إلى تراجع حركة العبور عبر بعض المسارات التقليدية، خاصة تلك المرتبطة بمدينة أغاديز في شمال النيجر. غير أن هذه الإجراءات لم تؤد إلى وقف تدفقات الهجرة بقدر ما دفعت شبكات التهريب إلى تطوير مسارات بديلة تمر عبر مناطق صحراوية أكثر وعورة وأقل خضوعًا للرقابة الأمنية، وهو ما زاد من المخاطر الإنسانية التي يواجهها المهاجرون أثناء رحلاتهم(شمامة، 2021).

كما شهدت أنماط الهجرة تحولًا من المسارات المباشرة إلى المسارات المتعددة المراحل، حيث أصبح المهاجرون يقضون فترات أطول في دول العبور أو ينتقلون عبر عدة دول قبل الوصول إلى السواحل المتوسطية. وقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، إلى جانب استمرار النزاعات في الساحل، إلى إعادة توجيه بعض التدفقات نحو الجزائر وتونس وموريتانيا، قبل محاولة العبور إلى أوروبا عبر المسارين الأوسط والغربي للبحر المتوسط(EUAA, 2024).

وفي هذا السياق، تحولت منطقة الساحل من مجرد منطقة منشأ أو عبور للهجرة إلى فضاء استراتيجي لإدارة تدفقات المهاجرين على المستوى الإقليمي والدولي، فتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن غالبية المهاجرين القادمين من غرب إفريقيا والمتجهين نحو أوروبا يمرون بدرجات متفاوتة عبر دول الساحل، وهو ما جعل المنطقة حلقة وصل رئيسة بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا(حراز،2021). وقد دفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز حضوره السياسي والأمني والتنموي في المنطقة، انطلاقًا من إدراك متزايد بأن إدارة الهجرة تبدأ من معالجة مسبباتها ومساراتها داخل الساحل نفسه، وليس عند الحدود الأوروبية فقط(ICMPD, 2023).

وتكشف هذه التحولات أن مسارات الهجرة غير النظامية تتسم بدرجة عالية من المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الأمنية والسياسات الحكومية، بما يجعلها ظاهرة ديناميكية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة البيئة الأمنية والسياسية في منطقة الساحل. ومن ثم، فإن النزاعات المسلحة لم تؤد فقط إلى زيادة دوافع الهجرة، بل

أسهمت كذلك في إعادة تشكيل جغرافيتها ومساراتها وأنماطها التنظيمية، بما عزز من أهمية الساحل باعتباره فضاءً محوريًا في معادلة الهجرة والأمن بين إفريقيا وأوروبا(حراز، 2021).

مما سبق ترى الباحثة أن الهجرة غير النظامية من منطقة الساحل الإفريقي لا يمكن فهمها بوصفها ظاهرة مستقلة عن السياق الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة، بل تمثل إحدى النتائج المباشرة وغير المباشرة لتفاقم النزاعات المسلحة واستمرار مظاهر هشاشة الدولة خلال الفترة (2015–2026). فقد أسهم تصاعد العنف المسلح والعمليات الإرهابية في دفع أعداد متزايدة من السكان إلى النزوح والبحث عن بدائل أكثر أمنًا خارج مناطق الصراع، في حين أدى ضعف مؤسسات الدولة وتراجع قدرتها على ضبط الحدود وتوفير الخدمات الأساسية إلى خلق بيئة مواتية لتنامي الهجرة غير النظامية واتساع نطاقها الجغرافي.

وفي الوقت ذاته، أفضت حالة عدم الاستقرار المزمنة إلى تعزيز دور شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي استطاعت استغلال الفراغات الأمنية وتحويل الهجرة غير النظامية إلى نشاط اقتصادي منظم يدر عوائد مالية كبيرة. وقد ساعد ذلك على استمرار تدفقات المهاجرين رغم تشديد الإجراءات الأمنية والرقابية في دول العبور والمقصد، الأمر الذي يعكس قدرة هذه الشبكات على التكيف مع المتغيرات الأمنية والسياسية وإعادة توجيه مسارات الهجرة وفقًا للظروف المستجدة. كما أظهرت التحولات التي شهدتها أنماط ومسارات الهجرة أن منطقة الساحل لم تعد مجرد منطقة منشأ للهجرة، بل أصبحت فضاءً استراتيجيًا يربط بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا وأوروبا. وقد أدى هذا التحول إلى تنامي الأهمية الجيوسياسية للمنطقة في الحسابات الأوروبية، حيث باتت قضايا الاستقرار والأمن في الساحل ترتبط بصورة متزايدة بإدارة الهجرة وحماية الحدود الأوروبية.

وعليه، يمكن القول إن النزاعات المسلحة في منطقة الساحل لم تؤد فقط إلى زيادة دوافع الهجرة غير النظامية، وإنما أسهمت أيضًا في إعادة تشكيل بنيتها التنظيمية ومساراتها الجغرافية، بما جعلها ظاهرة عابرة للحدود تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والإنسانية. ومن ثم، فإن تدفقات الهجرة غير النظامية الناتجة عن حالة عدم الاستقرار في الساحل أصبحت تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه أوروبا، ليس فقط من منظور إدارة الحدود، وإنما أيضًا من زاوية تأثيراتها المحتملة على الأمن والاستقرار والسياسات العامة داخل الدول الأوروبية، وهو ما يقتضي الانتقال إلى تحليل التداعيات الأمنية لهذه الظاهرة على الأمن الأوروبي خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الثالث

تداعيات الهجرة غير النظامية على الأمن الأوروبي

أصبحت الهجرة غير النظامية خلال العقد الأخير إحدى القضايا الأكثر تأثيرًا في الأجندة الأمنية الأوروبية، خاصة منذ أزمة الهجرة عام 2015 التي كشفت عن التحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي في إدارة الحدود الخارجية والتعامل مع التدفقات البشرية واسعة النطاق. وقد أدى تزايد أعداد المهاجرين القادمين من مناطق النزاعات وعدم الاستقرار، ومن بينها منطقة الساحل الإفريقي، إلى إعادة صياغة العلاقة بين الهجرة والأمن داخل الخطاب السياسي الأوروبي، حيث انتقلت الهجرة تدريجيًا من كونها قضية إنسانية وتنموية إلى قضية ترتبط بأمن الحدود والاستقرار المجتمعي والجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، اكتسبت التطورات الأمنية في منطقة الساحل أهمية متزايدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في أنماط الهجرة غير النظامية وتدفقاتها نحو القارة الأوروبية. ومن ثم، يتناول هذا المحور أبرز التداعيات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير النظامية على الأمن الأوروبي، وانعكاساتها على السياسات والاستراتيجيات الأوروبية خلال الفترة.(2015–2026)

أولاً: الهجرة غير النظامية وأمن الحدود الأوروبية

أصبحت الهجرة غير النظامية منذ أزمة الهجرة الأوروبية عام 2015 إحدى القضايا المركزية في منظومة الأمن الأوروبي، حيث شكّلت التدفقات البشرية واسعة النطاق اختبارًا لقدرة الاتحاد الأوروبي على إدارة حدوده الخارجية والحفاظ على تماسك سياساته المشتركة في مجال الهجرة واللجوء. فقد تجاوز عدد الوافدين

إلى أوروبا عبر البحر المتوسط خلال عام 2015 حاجز المليون شخص، الأمر الذي دفع المؤسسات الأوروبية إلى إعادة تقييم سياسات الهجرة وإدارة الحدود بصورة شاملة، وإعادة تعريف العلاقة بين الهجرة والأمن في المجال الأوروبي(UNHCR, 2016).

وفي هذا السياق، برز أمن الحدود بوصفه أحد أهم أبعاد الأمن الأوروبي المعاصر، حيث ارتبطت تدفقات الهجرة غير النظامية بمخاوف تتعلق بقدرة الدول الأوروبية على ضبط الحدود الخارجية لمنطقة شنغن والتعامل مع التحديات الإنسانية والأمنية المصاحبة لها. وقد انعكس ذلك في التوسع التدريجي لصلاحيات وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية(Frontex) ، التي أصبحت تؤدي دورًا محوريًا في مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وتنسيق الجهود المشتركة لمكافحة الهجرة غير النظامية وشبكات التهريب العابرة للحدود[i]. وتشير البيانات الصادرة عن الوكالة الأوروبية إلى استمرار حضور الهجرة غير النظامية ضمن أولويات الأمن الأوروبي، رغم التفاوت السنوي في أعداد الوافدين. فقد سجلت الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو 380 ألف حالة عبور غير نظامي خلال عام 2023، قبل أن تنخفض إلى ما يقارب 239 ألف حالة خلال عام 2024، وهو أدنى مستوى منذ عام 2021. ومع ذلك، لم يؤد هذا الانخفاض إلى تراجع الأهمية الأمنية للملف، بل تزامن مع تحولات في مسارات الهجرة وأنماطها، بما يعكس قدرة شبكات التهريب على التكيف مع الإجراءات الرقابية الأوروبية(Frontex, 2025).

كما أظهرت التطورات الأخيرة استمرار الأهمية الاستراتيجية للمسارات المرتبطة بإفريقيا والساحل. فعلى الرغم من تراجع أعداد العابرين عبر طريق وسط البحر المتوسط، فإن الطريق ظل أحد أبرز ممرات الهجرة نحو أوروبا، في حين شهد المسار الأطلسي المؤدي إلى جزر الكناري ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد الوافدين خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس استمرار تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية في دول الساحل وغرب إفريقيا على ديناميات الهجرة المتجهة نحو أوروبا(IOM, 2024).

وقد دفعت هذه التطورات الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة أمنية متعددة المستويات تقوم على تعزيز الرقابة على الحدود الخارجية، وتطوير أنظمة المراقبة والتتبع، وتوسيع التعاون مع دول المصدر والعبور، فضلًا عن إقرار ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز إدارة الحدود وتسريع إجراءات اللجوء وتحسين آليات تقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء.(European Commission, 2024)

وعليه، لم يعد مفهوم أمن الحدود في الاتحاد الأوروبي يقتصر على حماية الخطوط الحدودية التقليدية، بل أصبح يرتبط بإدارة تدفقات الهجرة ومواجهة مسبباتها في مناطق المنشأ والعبور، الأمر الذي يفسر تصاعد الاهتمام الأوروبي بمنطقة الساحل الإفريقي بوصفها إحدى الساحات المؤثرة في الأمن الأوروبي المعاصر. ومن هذا المنطلق، بات استقرار الساحل يُنظر إليه باعتباره جزءًا من منظومة الأمن الأوروبي، وليس مجرد قضية تخص دول المنطقة وحدها(EEAS, 2021).

ثانياً: الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود

تمثل العلاقة بين الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود أحد أبرز الأبعاد الأمنية التي استحوذت على اهتمام صناع القرار الأوروبيين خلال العقد الأخير، خاصة مع تنامي نشاط شبكات تهريب المهاجرين واتساع نطاق عملها بين إفريقيا وأوروبا. ومع أن الهجرة غير النظامية لا تُعد في حد ذاتها نشاطًا إجراميًا، فإن اعتماد المهاجرين على شبكات التهريب للوصول إلى أوروبا أوجد ارتباطًا متزايدًا بين الظاهرة وبين أنماط مختلفة من الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة وغسل الأموال. وقد أظهرت منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة دورًا محوريًا في هذه الشبكات بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط بين دول إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا. فضعف الرقابة الحدودية واتساع المساحات الصحراوية وتراجع سيطرة الدولة في بعض المناطق وفّر بيئة مواتية لازدهار اقتصاد التهريب غير المشروع. وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن شبكات تهريب المهاجرين في الساحل تعمل ضمن هياكل مرنة وعابرة للحدود، تجمع بين الفاعلين المحليين

[i] European Border and Coast Guard Agency (Frontex), Frontex Annual Report 2024 (Warsaw: Frontex, 2025), 12–19.

والإقليميين والدوليين، وتستفيد من استمرار النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار السياسي لتعزيز أنشطتها وتوسيع نطاقها.
وفي هذا السياق، تحولت بعض مسارات الهجرة في الساحل إلى ممرات تستخدمها شبكات إجرامية متعددة الأنشطة، حيث تتقاطع عمليات تهريب المهاجرين مع تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة. وقد أدى هذا التداخل إلى تعقيد التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الأوروبية، إذ لم يعد التعامل مع الهجرة غير النظامية يقتصر على ضبط الحدود أو إدارة تدفقات المهاجرين، وإنما أصبح يشمل مواجهة شبكات إجرامية عابرة للحدود تمتلك قدرات تنظيمية ومالية متزايدة(Joppke, 2010).
كما أن تهريب المهاجرين يمثل مصدرًا مهمًا للعائدات المالية غير المشروعة، فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تدر شبكات تهريب المهاجرين في بعض المسارات الإفريقية والمتوسطية مئات الملايين من الدولارات سنويًا، وهو ما يجعلها جزءًا من اقتصاد إجرامي عالمي يصعب فصله عن بقية أنشطة الجريمة المنظمة.(Europol, 2025) وقد أسهمت هذه العوائد في تعزيز قدرة الشبكات الإجرامية على تطوير وسائلها اللوجستية وتوسيع نطاق عملياتها والتكيف مع السياسات الأوروبية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير النظامية.
ومن ناحية أخرى، أثارت هذه التطورات مخاوف أوروبية متزايدة من إمكانية استغلال بعض المسارات غير النظامية من قبل عناصر إجرامية أو متطرفة، خاصة في ظل صعوبة التحقق من هويات جميع الوافدين عبر طرق الهجرة غير الشرعية. غير أن العديد من الدراسات الأوروبية تؤكد ضرورة التمييز بين المهاجرين بوصفهم فئة اجتماعية متنوعة، وبين الشبكات الإجرامية التي تستغل أوضاعهم لتحقيق مكاسب مالية. وعليه، فإن التهديد الأمني الرئيس لا يكمن في الهجرة ذاتها بقدر ما يتمثل في البنى الإجرامية المنظمة التي تستفيد من استمرار تدفقات الهجرة غير النظامية وتوظفها ضمن أنشطة غير مشروعة أوسع نطاقًا.[5]
وعليه، أسهمت الهجرة غير النظامية في تعزيز الاهتمام الأوروبي بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأصبحت السياسات الأوروبية تجاه الساحل ترتكز بصورة متزايدة على الربط بين إدارة الهجرة ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة. كما دفع هذا الواقع الاتحاد الأوروبي إلى توسيع التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول الساحل وشمال إفريقيا بهدف الحد من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالهجرة ومعالجة مصادر التهديد قبل وصولها إلى الحدود الأوروبية.[6]

ثالثاً: أمننة الهجرة وتحولها إلى قضية أمنية أوروبية

يُعد مفهوم الأمننة (Securitization) من أكثر المقاربات النظرية قدرة على تفسير التحول الذي شهدته قضية الهجرة غير النظامية في أوروبا خلال العقد الأخير. فوفقًا لمدرسة كوبنهاغن، لا تصبح الظواهر قضايا أمنية بسبب طبيعتها الموضوعية فحسب، وإنما نتيجة لعملية سياسية وخطابية يتم من خلالها تقديمها باعتبارها تهديدًا وجوديًا يستدعي اتخاذ إجراءات استثنائية تتجاوز الأدوات السياسية التقليدية.[1] وفي هذا السياق، شهدت الهجرة غير النظامية تحولًا تدريجيًا داخل الخطاب الأوروبي من قضية ذات أبعاد إنسانية واقتصادية إلى قضية ترتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي وأمن الحدود والاستقرار المجتمعي. وقد شكلت أزمة الهجرة الأوروبية عام 2015 نقطة تحول رئيسة في هذا المسار، إذ أدى التدفق الكبير للمهاجرين وطالبي اللجوء إلى بروز مخاوف متزايدة لدى الحكومات الأوروبية بشأن قدرة الدول على إدارة الحدود الخارجية واستيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين. ونتيجة لذلك، تصاعد حضور الهجرة في الخطابات السياسية والأمنية والإعلامية الأوروبية، وجرى ربطها بمجموعة من التهديدات المحتملة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والضغوط الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي عزز عملية أمننة الهجرة داخل المجال الأوروبي(بوسيتي، 2021).
وتعكس السياسات الأوروبية التي أعقبت عام 2015 هذا التحول بوضوح، حيث اتجه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الرقابة على الحدود الخارجية، وتوسيع صلاحيات وكالة Frontex، وتطوير أنظمة المراقبة البيومترية وقواعد البيانات الأمنية، فضلًا عن تعزيز التعاون مع دول المنشأ والعبور للحد من تدفقات الهجرة قبل وصولها إلى الحدود الأوروبية. كما تجسد هذا التوجه في اعتماد الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء

الذي سعى إلى تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية ومتطلبات الأمن وإدارة الحدود(Carrera et al., 2019).

وفي هذا الإطار، أصبحت منطقة الساحل الإفريقي جزءًا من المنظور الأمني الأوروبي للهجرة، حيث جرى التعامل مع الأوضاع الأمنية في المنطقة بوصفها أحد المصادر الرئيسة للضغوط الهجرية المتجهة نحو أوروبا. ومن ثم، لم يعد الاهتمام الأوروبي بالساحل مقتصرًا على اعتبارات التنمية أو التعاون الخارجي، بل أصبح يرتبط بصورة متزايدة بأهداف أمنية تتعلق بالحد من الهجرة غير النظامية ومكافحة شبكات التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود(بن سعدون، 2011). كما أسهمت عملية أمننة الهجرة في إعادة تشكيل السياسات الداخلية للعديد من الدول الأوروبية. فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا في المطالب المتعلقة بتشديد قوانين اللجوء والهجرة، وزيادة الإنفاق على أمن الحدود، وتعزيز إجراءات الترحيل وإعادة القبول. وفي الوقت نفسه، أصبحت قضايا الهجرة عنصرًا رئيسًا في الحملات الانتخابية والبرامج السياسية للأحزاب اليمينية والشعبوية التي وظفت المخاوف المرتبطة بالهجرة لتعزيز حضورها السياسي(حسن، 2023).

ومع ذلك، لم تحظَ عملية أمننة الهجرة بإجماع كامل داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية الأوروبية. فقد انتقد عدد من الباحثين هذا التوجه، معتبرين أن المبالغة في ربط الهجرة بالتهديدات الأمنية قد تؤدي إلى تهميش الأبعاد الإنسانية والتنموية للظاهرة، وتغليب المقاربات الأمنية على الحلول الهيكلية المرتبطة بمعالجة أسباب الهجرة في دول المنشأ. كما يرى بعض الباحثين أن الخطاب الأمني حول الهجرة أسهم أحيانًا في تضخيم المخاطر المرتبطة بها مقارنة بالمعطيات الفعلية(مشري، 2015).

وعلى الرغم من هذا الجدل، فإن المؤشرات العملية تؤكد أن الهجرة غير النظامية أصبحت منذ عام 2015 جزءًا ثابتًا من أجندة الأمن الأوروبي، وأن إدارتها لم تعد تُطرح باعتبارها قضية اجتماعية أو إنسانية فقط، بل بوصفها قضية أمنية واستراتيجية تتداخل فيها اعتبارات أمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والاستقرار السياسي والمجتمعي. ومن ثم، يمكن اعتبار أمننة الهجرة أحد أبرز التحولات التي أعادت تشكيل السياسات الأوروبية تجاه الهجرة ومنطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة محل الدراسة.

رابعاً: تأثير الهجرة غير النظامية على المشهد السياسي والأمني الأوروبي

لم تقتصر تداعيات الهجرة غير النظامية على الجوانب المرتبطة بأمن الحدود أو مكافحة الجريمة المنظمة، بل امتدت لتشمل تأثيرات عميقة على المشهد السياسي والأمني داخل الدول الأوروبية. فمنذ أزمة الهجرة عام 2015، تحولت قضية الهجرة إلى إحدى أكثر القضايا حضورًا في النقاشات العامة والبرامج الانتخابية والسياسات الحكومية، وأصبحت عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل أولويات الأمن والسياسة داخل الاتحاد الأوروبي. وقد ارتبط هذا التحول بتزايد المخاوف المجتمعية بشأن الهوية الوطنية والاندماج الاجتماعي وضغوط الخدمات العامة، فضلًا عن المخاوف المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي منح ملف الهجرة مكانة متقدمة في الأجندة السياسية الأوروبية(إبراهيم، 2019).

وفي هذا السياق، أسهمت تدفقات الهجرة غير النظامية في تعزيز صعود الأحزاب اليمينية والشعبوية في عدد من الدول الأوروبية، حيث وظفت هذه الأحزاب المخاوف المرتبطة بالهجرة لتعزيز خطابها السياسي القائم على حماية الحدود وتشديد سياسات اللجوء والهجرة(سعد الدين، 2025). وقد انعكس ذلك في النتائج الانتخابية التي حققتها أحزاب اليمين الشعبوي في دول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت قضايا الهجرة والأمن من أبرز الموضوعات التي تستند إليها هذه الأحزاب في حشد التأييد الشعبي(Mudde, 2019).

كما أثرت الهجرة غير النظامية في طبيعة النقاشات المتعلقة بمستقبل التكامل الأوروبي، إذ برزت خلافات واضحة بين الدول الأعضاء بشأن آليات توزيع طالبي اللجوء وتقاسم المسؤوليات المرتبطة بإدارة الهجرة. وقد أظهرت أزمة الهجرة الأوروبية وجود تباينات جوهرية بين دول الاستقبال الرئيسية ودول العبور والدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد، الأمر الذي انعكس على مستوى التنسيق الأوروبي المشترك وأثار نقاشات واسعة حول فعالية السياسات الأوروبية الموحدة في هذا المجال(Carrera et al.,2019).

وعلى الصعيد الأمني، دفعت المخاوف المرتبطة بالهجرة غير النظامية العديد من الدول الأوروبية إلى زيادة الإنفاق على حماية الحدود وتعزيز قدرات أجهزة الأمن والهجرة، فضلًا عن تطوير قواعد البيانات وأنظمة الرقابة والتتبع الخاصة بحركة الأفراد عبر الحدود. كما شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في التعاون الأمني والاستخباراتي بين الدول الأوروبية لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا للطابع العابر للحدود لهذه التحديات المجال Carrera et al.,2019).

وفي الوقت نفسه، أثارت قضية الهجرة غير النظامية نقاشات متزايدة حول قضايا الهوية والاندماج والتعددية الثقافية داخل المجتمعات الأوروبية. فبينما ترى بعض الاتجاهات السياسية أن الهجرة تمثل تحديًا للتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، تؤكد اتجاهات أخرى أهمية تبني مقاربات أكثر توازنًا تراعي الاعتبارات الإنسانية واحتياجات سوق العمل والالتزامات القانونية والأخلاقية المرتبطة بحماية اللاجئين والمهاجرين. وقد أدى هذا الجدل إلى جعل الهجرة إحدى أكثر القضايا إثارة للاستقطاب السياسي والمجتمعي داخل أوروبا خلال العقد الأخير(Joppke, 2010).

وعلى هذا تكشف هذه التطورات أن تأثير الهجرة غير النظامية تجاوز البعد الأمني التقليدي ليصبح عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية الأوروبية. فالهجرة لم تعد قضية تتعلق بإدارة الحدود فحسب، بل أصبحت مرتبطة بقضايا الحكم والهوية والاستقرار المجتمعي والتكامل الأوروبي، وهو ما يفسر استمرار حضورها في صدارة الاهتمامات السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. كما أسهمت هذه التداعيات في تعزيز التوجه الأوروبي نحو الربط بين إدارة الهجرة ومعالجة مسبباتها في مناطق المنشأ والعبور، وفي مقدمتها منطقة الساحل الإفريقي.

نتائج الدراسة

في ضوء ما سبق ترى الباحثة وجود علاقة تفاعلية مترابطة بين النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والهجرة غير النظامية والأمن الأوروبي، بما يؤكد صحة المنطلقات النظرية التي استندت إليها الدراسة. فقد أظهرت أن تصاعد النزاعات المسلحة وما ارتبط بها من تدهور الأوضاع الأمنية واتساع مظاهر هشاشة الدولة أسهم بصورة مباشرة في زيادة معدلات النزوح القسري والهجرة غير النظامية، الأمر الذي أدى إلى انتقال تداعيات عدم الاستقرار من المجال المحلي والإقليمي في الساحل إلى المجال الأوروبي عبر تدفقات بشرية متزايدة وشبكات تهريب عابرة للحدود.

وتتفق هذه النتائج مع افتراضات نظرية الأمننة التي تفترض أن القضايا غير العسكرية يمكن أن تتحول إلى قضايا أمنية عندما يُعاد تعريفها سياسيًا بوصفها تهديدًا للأمن والاستقرار. فقد بينت الدراسة أن الهجرة غير النظامية لم تعد تُطرح داخل الخطاب الأوروبي باعتبارها قضية إنسانية أو تنموية فحسب، بل أصبحت تُقدَّم باعتبارها تحديًا أمنيًا يرتبط بأمن الحدود والجريمة المنظمة والاستقرار المجتمعي، وهو ما انعكس في تبني الاتحاد الأوروبي سياسات أكثر تشددًا في مجال إدارة الحدود والهجرة وتعزيز التعاون الأمني مع دول المصدر والعبور.

كما تدعم نتائج الدراسة افتراضات نظرية الأمن الإقليمي المركب التي تؤكد أن التهديدات الأمنية لا تبقى حبيسة حدود الدول أو الأقاليم، وإنما تمتد آثارها إلى المناطق المجاورة بفعل الترابط الجغرافي وتشابك المصالح الأمنية. فقد أوضحت الدراسة أن تداعيات النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي تجاوزت حدود الإقليم لتؤثر في الأمن الأوروبي من خلال تنامي الهجرة غير النظامية واتساع أنشطة شبكات التهريب والجريمة المنظمة، بما يعكس وجود ترابط أمني متزايد بين الساحل الإفريقي وأوروبا.

بعبارة أخرى، تؤكد الدراسة وجاهة مقاربة الدولة الهشة في تفسير العلاقة بين النزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية، إذ تبين أن ضعف المؤسسات الحكومية وتراجع قدرة الدولة على بسط سيطرتها على الحدود وتوفير الأمن والخدمات الأساسية أسهما في خلق بيئة مواتية لاستمرار النزاعات المسلحة وتنامي أنشطة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب، وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط الدافعة للهجرة غير النظامية.

وعليه، تكشف الدراسة أن الهجرة غير النظامية تمثل حلقة وصل رئيسة بين النزاعات المسلحة في الساحل الإفريقي والتداعيات الأمنية التي تواجهها أوروبا، وأن معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقتصر على الإجراءات الأمنية المرتبطة بضبط الحدود، بل تقتضي معالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراءها، وفي مقدمتها النزاعات المسلحة وهشاشة الدولة وضعف التنمية واستمرار الأزمات الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي. وتمثل هذه النتيجة أحد أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، إذ تؤكد أن استقرار الساحل الإفريقي بات يشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر الأمن الأوروبي في ظل تزايد الترابط بين التحديات الأمنية العابرة للحدود خلال المرحلة الراهنة.

التوصيات

في ضوء ما سبق، ترى الباحثة بأهمية تقديم عدد من التوصيات على النحو التالي:

1. دعم جهود بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في دول الساحل الإفريقي بما يسهم في الحد من مسببات النزاعات المسلحة .
2. تطوير استراتيجيات تنموية متكاملة تستهدف معالجة الفقر والبطالة والتهميش في المناطق الأكثر تأثرًا بالنزاعات .
3. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة العابرة للحدود .
4. تبني مقاربة شاملة لمعالجة الهجرة غير النظامية تقوم على معالجة أسبابها الجذرية إلى جانب الإجراءات الأمنية المرتبطة بإدارة الحدود .
5. دعم آليات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الساحل في مجالات الأمن والتنمية وإدارة الهجرة .
6. تعزيز برامج التنمية المحلية وبناء القدرات في المناطق الحدودية الأكثر تأثرًا بالنزاعات وحركات الهجرة .

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي الهجرة غير النظامية وتداعياتها على الأمن الأوروبي خلال الفترة (2015–2026)، وذلك في ضوء إطار نظري استند إلى نظرية الأمننة ونظرية الأمن الإقليمي المركب ومقاربة الدولة الهشة. وقد أظهرت الدراسة أن تصاعد النزاعات المسلحة في دول الساحل، ولا سيما مالي والنيجر وبوركينا فاسو، أسهم في تفاقم مظاهر هشاشة الدولة واتساع الفراغات الأمنية، الأمر الذي وفر بيئة مواتية لنشاط الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما بينت الدراسة أن استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني أدى إلى ارتفاع معدلات النزوح القسري والهجرة غير النظامية، وتحول منطقة الساحل إلى إحدى أهم مناطق العبور والانطلاق نحو أوروبا.

وكشفت الدراسة كذلك أن الهجرة غير النظامية أصبحت تمثل أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه الاتحاد الأوروبي، ليس فقط بسبب الضغوط الواقعة على الحدود الخارجية، وإنما أيضًا نتيجة ارتباطها بشبكات التهريب والجريمة المنظمة وما أفرزته من تحولات في السياسات الأمنية الأوروبية. كما أظهرت النتائج أن الاتحاد الأوروبي اتجه بصورة متزايدة إلى أمننة قضية الهجرة وربطها بقضايا الأمن والاستقرار، وهو ما انعكس في تعزيز الرقابة الحدودية وتوسيع التعاون الأمني مع دول المصدر والعبور، وفي مقدمتها دول الساحل الإفريقي.

المراجع

أولا. المراجع العربية

1. اليامين بن سعدون (2011): **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية).
2. جداي سليم وهواجي غنية (2023)، جيوسياسة الهجرة الغير شرعية في الساحل الافريقي وتأثيرها علي الأمن القومي الجزائري" الرهانات الأمنية واستراتيجيات المواجهة، دراسة منشورة.

3. حمدي عبد الرحمن حسن(2023)، تحولات جيوسياسية تداعيات عدم الاستقرار وآفاق المستقبل في دول الساحل، آفاق استراتيجية، عدد 8، ديسمبر، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/376795938_thwlat_jywsyasyt_tdayat_dm_alastqrar_wafaq_almstqbl_fy_dwl_alsahl
4. شادي إبراهيم(2019)، أزمة الهجرة وانعكاسها على الاتحاد الأوروبي وسياساته، مجلة قضايا، سبتمبر، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/370638214_azmt-alhjrt-wankasha-ly-alathad-alawrwby-wsyasath-aljz-alawl
5. مرسي مشري(2015)، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات، سياسات عربية، مجلد 3، عدد 15، يوليو، على الرابط: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue015/Pages/art05.aspx
6. أحمد طالب أبصير(2010)، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)
7. آسية بن بوعزيز (2014)، **السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، أطروحة دكتوراة، الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
8. بوترعة شمامة (2021)، الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية وآليات مكافحتها، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5، عدد1 .
9. توفيق بوسيتي(2021)، أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة منشورة، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا.
10. جداي سليم، مواحي غنية (2022)، جيوسياسية الهجرة غير الشرعية في الساحل الافريقي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري الرهانات الأمنية واستراتيجيات المواجهة، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مجلد 15، عدد1، يونيو.
11. خالد حنفي علي (2008)، الأبعاد السياسية للمساعدات الإنسانية في افريقيا، قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية، ابريل.
12. خديجة بتقة (2014)، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة ماستر (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
13. رانيا سليمان سعد الدين (2021)، أزمة الهجرة العالمية وتداعياتها على مستقبل السياسات الداخلية لدى الاتحاد الأوروبي، آفاق مستقبلية، حليمة حراز، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليميا ودوليا، **مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 3، عدد6.
14. شاكر ظريف(2014)، **أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى دراسة في الأسباب والانعكاسات**، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية،
15. صاغور هشام (2023)، التهديدات الأمنية اللاتماثلية من الساحل الإفريقي إلى المغرب العربي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية 2010-2020، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 8، عدد1.
16. عربي بومدين(2016)، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي : دراسة في الأسباب وتحديات البناء، **مجلة قراءات إفريقية**، الرياض، مركز أبحاث جنوب الصحراء، عدد 28، يونيو.
17. العربي زورق (2014)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية – انعكاساتها واستراتيجيات المواجهة، مقال منشور ضمن كتاب **"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط – المخاطر واستراتيجيات المواجهة**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
18. فرج يوسف أمير (2012)، **الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع القانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية** القاهرة، دار الكتاب الحديث.
19. محمد سحنون أحمد (2017)، **الإرهاب في الساحل الإفريقي: دراسة في المخاطر وسبل المكافحة (2009-2016)**، مذكرة ماستر، الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
20. محمد وجدان(2022)، الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها وتداعياتها ومحاربتها، **حوليات جامعة الجزائر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد29، الجزء الثاني.
21. مراد جوابي(2018)، أثر التدخل الأجنبي في تعبئة الانقسامات الداخلية الإفريقية: أزمة دارفور، دراسات قانونية وسياسية، الجزائر: جامعة محمد بوقرة، بومرداس، مجلد 3، عدد1.
22. ملف الهجرة واللجوء في أوروبا: توازن هش وتحديات متصاعدة لفضاء شنغن، تقرير منشور، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، على الرابط: https://shortlink.uk/1qNpg

23. ميادة بن بريهوم (2021)، تحديات إعادة بناء الدولة في الساحل الافريقي، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، عدد1، مجلد 4، س4.
24. نجية صخري (2021)، فيصل بن زحاف، تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي، **مجلة القانون الدولي والتنمية**، جامعة وهران 2 الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، عدد1، يونيو.
25. نصير خلفة (2021)، مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الإفريقي وتداعياتها السياسية - الامنية على الجزائر: الإنعكاسات وآليات المكافحة، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، الجزائر، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 8، عد 3.
26. نوال منصوري(2021)، مخاطر الهجرة غير الشرعية بالساحل الافريقي وتداعياتها السياسية الأمنية: الانعكاسات وآليات المكافحة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (المجلد 8، عدد3.

ثانيا. المراجع الأجنبية

1. Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde)1998(, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publisher.
2. Ole Wæver, ()"1995Securitization and Desecuritization," in *On Security*, ed. Ronnie D. Lipschutz (New York: Columbia University Press.
3. Robert I. Rotberg (2004), *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton: Princeton University Press.
4. International Crisis Group(2021), *The Sahel: Europe's Forever War?* (Brussels: International Crisis Grou.
5. Tuesday Reitano and Mark Shaw(2014), *People's Money: Human Trafficking and Smuggling in Africa* (Pretoria: Institute for Security Studies.
6. Sarah Léonard and Christian Kaunert, eds (2019)., *Refugees, Security and the European Union* (London: Routledge.
7. European Union External Action Service, *Integrated Strategy in the Sahel* (Brussels: EEAS, various editions).
8. William Assanvo et al(2019)., *Violent Extremism, Organised Crime and Local Conflicts in Liptako-Gourma* (Pretoria: Institute for Security Studies,
9. Héni Nsaibia and Caleb Weiss, (2023) "The Enduring Influence of JNIM in the Sahel," *CTC Sentinel* 16, no. 8.
10. United Nations Office for West Africa and the Sahel (UNOWAS), (2024) *Report of the Secretary-General on the Activities of UNOWAS and the Situation in the Sahel* (New York: United Nations.
11. Tor A. Benjaminsen and Boubacar Ba, (2021) "Why Do Pastoralists in Mali Join Jihadist Groups? A Political Ecological Explanation," *The Journal of Peasant Studies* 48, no. 1 (2021).
12. United Nations Environment Programme (UNEP) (2023), *Climate, Conflict and Resilience in the Sahel* (Nairobi: UNEP, (2023).
13. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2024), *Sahel Crisis Situation Update* (Geneva: UNHCR,.
14. Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), (2024).*Global Report on Internal Displacement 2024* (Geneva: IDMC.
15. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), (2024) *Global Humanitarian Overview 2024* (New York: United Nations.
16. International Organization for Migration (IOM) (2024), *World Migration Report 2024* (Geneva: IOM,.
17. Alameel, S. M. (2026). Algorithmic warfare and the future of international humanitarian law:" Between the rigidity of the text and the encroachment of technology". Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences, 13(1), 514-532.
18. United Nations Development Programme (UNDP), (2024) *Human Development Report 2023/2024* (New York: UNDP.
19. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) (2022), *Smuggling of Migrants in the Sahel and North Africa* (Vienna: UNODC.

20. Julien Brachet (2018), *Manufacturing Smugglers: From Irregular to Clandestine Mobility in the Sahara* (Paris: Agence Française de Développement.
21. European Union Agency for Asylum (EUAA), (2024) *Analysis of Asylum and Migration Trends 2024* (Valletta: EUAA.
22. International Centre for Migration Policy Development (ICMPD) (2023), *Migration Routes in West and Central Africa* (Vienna: ICMPD.
23. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), (2016) *Global Trends: Forced Displacement in 2015* (Geneva: UNHCR.
24. European Border and Coast Guard Agency (Frontex) (2025), *Frontex Annual Report 2024* (Warsaw: Frontex,.
25. Frontex, *Annual Risk Analysis 2024/2025* (Warsaw: Frontex.
26. International Organization for Migration (IOM), (2024) *World Migration Report 2024* (Geneva: IOM.
27. European Commission, (2024) *The New Pact on Migration and Asylum* (Brussels: European Commission.
28. European External Action Service (EEAS)(2021), *Integrated Strategy in the Sahel* (Brussels: EEAS.
29. European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol) (2025), *European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment (SOCTA) 2025* (The Hague: Europol.
30. Sergio Carrera et al., (2019) *The EU Migration Crisis: Implications for European Integration and Justice and Home Affairs* (Brussels: Centre for European Policy Studies.
31. Cas Mudde, (2019) *The Far Right Today* (Cambridge: Polity Press.
32. Christian Joppke(2010), *Immigration and the Identity of Citizenship: The Paradox of Universalism* (Oxford: Oxford University Press.

• **Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.